بذلك، تكون م.ت.ف. خطت أولى خُطاها البراغماتية بعيداً عن لغة الشعارات من جهة، والارتقاء الى مستوى توظيف الحدث وخدمة لسياستها من جهة أخرى، اضافة الى قدرة المنظمة على لعب دورها التمثيلي السياسي، بشكل يتلاءم والمستجدات الاقليمية والدولية الخاصة بذلك، وكان أبرزها، مقررات القمة العربية السادسة في الجزائر في العام ١٩٧٣، وقرار القمة الرابعة لدول عدم الانحياز للعام ١٩٧٣، وقـرار القمة الاسلامية الثانية للعام ١٩٧٤، والمتضمنة، جميعها، الاعتراف بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

كان من شأن السياسة العقلانية الواقعية التي أقرها برنامج النقاط العشر، أثره الايجابي البارز في كسب المزيد من الاصدقاء الاقليميين والدوليين؛ وهو الامر الذي تجلى، بوضوح، عبر مؤتمر القمة العربية السابع في الرباط في العام ١٩٧٤، الذي جددت مقرراته صفة المنظمة كممثل شرعي ووحيد.

وعبر مناقشات الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة، خاطب رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، لأول مرة، ممثلي العالم في الجمعية العامة، وبوضوح، قائلاً: «انني أتوجه اليكم ان تمكّنوا شعبنا من العودة من منفاه الاجباري، الذي دفع اليه تحت حراب البنادق، وبالعسف والظلم، ليعيش في وطنه ودياره وتحت ظلال أشجاره حراً سيداً متمتعاً بكافة حقوقه القومية، ليشارك في ركب الحضارة البشرية وفي مجالات الابداع الانساني بكل ما فيه من امكانات وطاقات، وليحمي قدسه الحبيبة كما فعل عبر التاريخ، ويجعلها مثله حرة لجميع الأديان بعيداً عن القهر». وقال: «أتوجه اليكم بأن تمكّنوا شعبنا من إقامة سلطته الوطنية المستقلة وتأسيس كيانه الوطني على أرضه». وأعلن: «لقد جئتكم بغصن الزيتون مع بندقية الثائر، فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي»[٥].

وفي تطوّر دولي ملحوظ، طلبت الجمعية العامة للامم المتحدة، في قرارها الرقم ٣٣٧٥ (د ـ ٣)، في العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥، دعوة م.ت.ف. بوصفها ممثلة الشعب الفلسطيني، الى الاشتراك في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات التي تعقد بشأن الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة على قدم المساواة مع سائر الاطراف، على أساس القرار ٣٢٣٦ (د ـ ٢٩). كما تقرر بموجب القـرار الرقم ٣٣٧٦ (د ـ ٣٠)، في التاريخ عينه، انشاء لجنة معنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وكلفت اللجنة، بموجب القرار المذكور، بأن توصي الجمعية العامة ببرنامج تنفيذي يكون القصد منه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال والسيـادة الوطنيـين. وقد فاز بأغلبية ٩٣ صوتاً ضد ١٨ وامتناع ٢٧ دولة عن التصويت. وقررت الجمعية، كذلك، ان «الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري»، في قرارها الرقم ٣٣٧٩ (د ـ ٣٠) في العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥. وقد فاز القرار بأكثرية ٧٢ صوتاً ضد ٣٥ وامتناع ٣٢ دولة عن التصويت[٦].

وعـلى الرغم من ايجابيات البرنامج المرحلي، وما شكّله من رافعة قوية للسياسات الفلسطينية عامة، عكس، في وجه من وجوهه، الخلافات الفلسطينية الداخلية. فلقد كان واضحاً، من خلال بنود البرنامج، كيف ان تلك الخلافات انعكست «داخل البرنامج ذاته في الصياغات الملتوية التي وضعت للتوفيق بين أفكار متعارضة. وهذه الخلافات عادت تعبّر عن نفسها حتى منذ الايام الاولى التي تلت اعـلان البرنامج للرأي العام، في حوار أخذ في بعض الحالات أشكالاً حادة»[٧]، وصلت الى درجة إنسحـاب الجبهـة الشعبيـة لتحـرير فلسطين من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ومن ثم الاعلان